

الانتخابات الأردنية: تعميق للأزمة لا أكثر

سفيان عبيدات *

جرت الانتخابات النيابية الأردنية الأخيرة على خلفية مشهد سياسي واجتماعي مأزوم. فالنمط الأوتوقراطي الذي تحكم به البلاد لا يمكن أن يستمر إذا ما قام نظام حكم نيابي في إطار من التعددية الحزبية السياسية الذي يضمن المساواتية ويرسخ التقاليد الديمقراطية في العمل السياسي. ولذلك فقد حرص الحكم دائماً على تحصين استثنائه بالسلطة بإعاقه تطور البنى السياسية الاجتماعية الأردنية لتعطيلها عن إنتاج طبقة قادرة على تولي الحكم وتمثيل مصالح كافة شرائح المجتمع الأردني. وهو الأمر الذي قاد، بجانب عوامل أخرى، إلى انقسامات عمودية متعددة في المجتمع الأردني تغلغت بسهولة في ظل غياب الثقافة الديمقراطية عن البنية المجتمعية الأردنية. وقد شكلت نتيجة هذه الانتخابات نجاحاً للحكم في إدامة الوضع الراهن. لكن الوجه الآخر لهذا النجاح هو الفشل المحتوم الذي يواجهه كل الدولة الأردنية في مواجهة التحديات المقبلة، وعلى رأسها تحديات الأزمة الإقليمية الطاحنة المتلخصة في الأزمة السورية.

دستورية من أهمها أنه معفى من أي تبعة ومسؤولية ناتجة عن ترؤسه للدولة كون الحكومة هي صاحبة الولاية في إدارة شؤون الدولة، وبالتالي فلا بد من وجود حكومة يرأسها شخص غير الملك وتكون مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب.

إلا إن النمط الأوتوقراطي الذي يدير الملك به البلاد يصطدم مع جوهر فكرة النظام النيابي الملكي؛ فهذا النوع من الأنظمة السياسية، كما يعرفه علم النظم السياسية وكما هو جار العمل به في الأنظمة الديمقراطية في العالم، يتطلب بالضرورة الفصل بين السلطة والملك بحيث يكون الملك هو رأس الدولة ويتصرف وفقاً لقواعد الدستور وليس وفقاً لإرادته الحرة ويظل رمزاً للوحدة والإجماع الوطنيين. كما يتطلب هذا النظام منظومة أحزاب سياسية متلازمة ونظام انتخابي متوافق معها، على أن يؤدي تشغيل هكذا نظام إلى تشكيل حكومة يكلف برئاستها زعيم أغلبية أو ائتلاف برلماني تحكم البلاد لفترة محددة تتولى خلالها إدارة كافة الشؤون الخارجية

لم ولن يهدأ غبار الانتخابات النيابية الأردنية التي جرت في الثالث والعشرين من كانون الثاني الماضي؛ فالتحديات التي كانت تواجه السلطة والمعارضة على حد سواء ما زالت هي ذات التحديات، وسوف تستمر كذلك ما دامت الشروط التي تحكم المعادلة السياسية الأردنية هي ذات الشروط. والجديد الذي جاءت به هذه الانتخابات هو أنها شكلت عاملاً كاشفاً لأسباب ومظاهر الأزمة السياسية الاجتماعية التي يعاني منها الأردن، وأعدت إنتاجها على شكل أزمت متعددة وانقسامات عمودية يعاني منها المجتمع الأردني منذ فترة. فعلى الرغم من أن الملك لا زال محتكراً للسلطة وممسكاً بكل خيوطها في البلاد، إلا أنه مضطراً لاعتبارات دولية ضاغطة بالدرجة الأولى، ومحلية بدرجة ثانوية، إلى إدارة الدولة من خلال المؤسسات التي حددها الدستور؛ فالدستور الأردني ينص على أن نظام الحكم نيابي أولاً وملكي ثانياً، تتولى فيه الحكومة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة، وتكون مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب انتخاباً عاماً ومباشراً، بينما يتمتع الملك بحقوق

فبسبب الغياب التاريخي للمساواتية والاستحقاقراطية وتداول السلطة واقتنائها بالمسؤولية والمحاسبة في الدولة الأردنية منذ قيامها، فقد تطور مفهوم مشوه للسلطة بما فيها السلطة التشريعية وطرق توليها حتى ساد اعتقاد لدى الكثيرين بأن من يملك السلطة يملك كل شيء. فالسلطة أصبحت استثماراً مربحاً يسعى الكثيرون للتمتع به. وبدلاً من العمل على ترسيخ مفهوم تداول السلطة بالطرق الديمقراطية أصبح هناك استئطبان للسلطة لدى معظم أطراف المعادلة السياسية، وأصبح السعي إليها بواسطة التقرب من الحكم وأجهزته أمراً طبيعياً. وبالرغم من أن الحكم لم يتوقف تاريخياً عن تنمية هذه المفاهيم، إلا أنه انزلق بها إلى هاوية أعمق بعد مجيء الملك عبد الله الثاني إلى الحكم في عام 1999، حيث فُتح الباب للاعب جديد لدخول الساحة هو أخطر من كل اللاعبين التقليديين، ألا وهو المال؛ وأصبحت طبقة أصحاب المال، المشروع منها وغير المشروع، وبتشجيع من الحكم، تعتقد أن لها حقاً في استخدام المال للوصول إلى السلطة وممارستها بالشكل الذي تُمارس فيه في البلاد، وبما فيها السلطة التشريعية عن طريق الانتخابات النيابية.

ولضمان ديمومة استئطبان الملك بالسلطة، حرص الحكم على تشويه البنى السياسية والاجتماعية بهدف شل قدرة المجتمع الأردني على إنتاج طبقة مؤهلة لتولي الحكم بالطرق الدستورية وتمثيل المصالح الحقيقية لكافة شرائح المجتمع الأردني وإفراز حكومات نيابية قادرة على تولي الحكم وإدارة الدولة. وقد كانت الوسيلة الرئيسية لذلك هي الإصرار دائماً على قانون انتخاب هو قانون الصوت الواحد الشهير الذي لا يصوت الناخب بموجبه إلا لمرشح واحد في دائرته الانتخابية مهما بلغ عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة. ويهدف هذا القانون بشكله المجزوء إلى تقزيم حجم التمثيل النيابي إلى أقصى حد ممكن، بحيث لا يمثل النائب إلا عدداً محدوداً من الناخبين وضمن أضيق دائرة اجتماعية محيطة به، ما يشجع إلى حد كبير التوجهات المصلحية الإقليمية والعشائرية والجهوية في عملية التصويت، وهو ما ينتج عنه تمترس الناخبين في تلك الدوائر الاجتماعية وعزلهم عن محيطهم الوطني والقومي الواسع، وبالتالي نشوء طبقة هزيلة من النواب غير قادرة على تولي الحكم ومراقبة الحكومة، ويسهل إدارتها وتوجيهها، وحتى

والداخلية تحت رقابة البرلمان. وهو ما يعني أن هكذا حكومة هي التي تسيطر على الجيش والأجهزة الأمنية ومواردها وتشكل عقيدتها العسكرية والأمنية، وهي التي تدير النظام الاقتصادي للبلاد، وتدير العلاقات الخارجية للدولة الأردنية وفقاً لما تمليه مصالح الدولة الأردنية بكافة مكوناتها التي تشكل نظامها السياسي.

ولا شك في أن تطبيق هذا السيناريو يؤدي إلى تغيير جوهر في قواعد اللعبة السياسية في البلاد وإلى شبه ثورة جذرية في هيكل الطبقة السياسية بما فيها تلك المصطفة وراء الحكم. فهذا بالضرورة يعني إقامة نظام مساواتي ذو حركة مطردة من التنظيم وإعادة التنظيم والعقلنة للعلاقات الاجتماعية في المجتمع الأردني، ويعمل على مراكمة تقاليد وقيم غائبة عنه في الوقت الحاضر، وذلك لضمان استمرارية وتطور هذا النظام وفعاليتها. وهذا يجب أن يشمل كافة مكونات المجتمع الأردني فيه بحيث لا يُعزل ولا يُغى أي مكون منها لأي سبب كان. وكذلك فإن مثل هكذا نظام يجب أن يرفع من قيام اقتصاد قائم على إنتاج صناعي وزراعي متحرر من السيطرة الاحتكارية بمختلف أشكالها بحيث يعمل على تحصين القرار السياسي الوطني من الارتهان للعوامل والضغوط الخارجية قدر المستطاع، ويضمن حماية الديمقراطية والتعددية السياسية قدر الإمكان من تأثيرات الوضع السياسي المعقد الذي يحيط بالدولة الأردنية ويتخللها.

ومن هنا، فإن فكرة النظام النيابي الملكي تصطدم حتماً، ليس فقط مع التمسك بالنمط الأوتوقراطي للحكم ومكتسباته في الأردن، بل تصطدم أيضاً مع مجموعة من المفاهيم الراسخة لدى معظم شرائح المجتمع الأردني والتي تتعارض وجوه الثقافة الديمقراطية من حيث الأساس. وهو الأمر الذي لا يدركه وعي الكثير من المناضلين والمطالبين بالحريّة ونشر الديمقراطية واعتمادها كنظام حكم في المجتمع الأردني. فكما هو معروف، فالديمقراطية لا تركز على قوانين بقدر ما تركز على ثقافة سياسية تشكل نظاماً مجتمعياً قبل أن تشكل النظام السياسي. ولا شك أن غياب هذا الإدراك وعدم تجذره لدى أغلبية الأردنيين يسهل على الحكم إدامة الأمر الواقع إلى أطول أمد ممكن، ويؤدي إلى تعميق الأزمة الاجتماعية السياسية بدلاً من مغادرتها باتجاه نظام اجتماعي ديمقراطي تعددي.

مطالب الانتفاضتين المصرية والتونسية. فكانت المطالب بتعديل الدستور وسن قانون انتخاب عادل وإلغاء محكمة أمن الدولة واستعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين وإعادة أراضي الدولة التي سجلتها الحكومة باسم الملك الشخصي. ونشأ حراك أردني مستمر أبقى معظم حركته في الشارع وفي المهرجانات الخطابية والتجمعات العشائرية، وظل هذا الحراك يشكل قدراً من الضغط على الحكم، وأخذ الحكم يستجيب له حالة بحالة، تارة بمنتهى الليونة، وتارة بشيء من العنف. وانزلق الحكم إلى استخدام البلطجية من أصحاب السوابق الجنائية للاعتداء على قادة ورموز وناشطي الحراك السلمي، وأخذ الحكم يصدر وعوداً بالإصلاح هنا وهناك في محاولة لامتصاص غضب الشارع.

وفي اللحظة التي قَدَّر الحكم فيها أن القوى العظمى لن تتركه لمصيره كما فعلت مع النظامين المصري والتونسي، ولما بدأ يلاحظ أن الأردنيين أهدروا جهودهم خلال فترة الربيع العربي دون أن يتمكنوا من بلورة تكتلات وتشكيلات سياسية عابرة لأطياف المجتمع الأردني قادرة على طرح نفسها كبديل مؤهل للمنافسة على الحكم أو المشاركة فيه، بما في ذلك حركة الإخوان المسلمين التي أصبحت تشكل قلقاً للنظام بسبب ارتباطها بشقيقتها المصرية، ولما كان الحكم قد نجح في تفتيت النسيج الاجتماعي الأردني خلال الفترة السابقة على الربيع واستكملها خلاله بنشر أو هام متبادلة لا أساس لها بين المكونين الأردني والفلسطيني للمجتمع الأردني عن طريق خلق انطباعات ونشر شائعات عن تسوية للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، وهو ما لا يعدو عن كونه تحريض ومحاولة لبث الفرقة بين مكونات الشعب الأردني لإعاقة تكوين تشكيلات سياسية قادرة على العمل الجماعي وتشكيل عامل ضاغط على الحكم كمعارضة فعالة، عندها تمكن الحكم من استعادة توازنه الذي اختل جزء منه باندلاع الاحتجاجات الشعبية، وبدأ بتنفيذ سيناريو إصلاح واهمي ملبياً للمعايير الإصلاحية التي تحاكي متطلبات القوى العظمى.

أمر الملك مجلس النواب، الذي كانت كل الأطراف بما فيها الملك تتعته بالمزور، بإجراء تعديلات دستورية أعدتها لجنة شكلها الملك من خارج مجلس النواب، كما أمر الملك المجلس بسن قانون انتخاب جديد، فقام المجلس بإقرار التعديلات الدستورية الخالية من

شراؤها، لأن للحكم وأجهزته دين في ذمتها يتمثل بتزويدها بخدمات ومصالح شخصية وفعية لجمهورها لتسهيل وصولها إلى مقاعد البرلمان.

ولم يترك الحكم لقانون الصوت الواحد وحده أن يفعل فعله في تفتيت المجتمع الأردني، وإنما عمل على التدخل الصارخ المتكرر في الانتخابات النيابية في مراحل الترشيح والاقتراع مستخدماً في ذلك نفوذ دائرة المخابرات العامة الواسع، حتى أصبح تعبير الانتخابات الحرة النزيفة نكتة سمجة عند الأردنيين. وقد أدى قانون الانتخاب سيئ الصيت والتزوير المستمر للانتخابات وتخيم شبح جهاز المخابرات على كل تفاصيل المشهد إلى تصدُر مجموعة من النواب المزمين للصورة والذين لا يمثلون إلا الانقسامات العشائرية والجهوية والاقليمية والمصالح الضيقة التي لا يمكن أن تلبى المصلحة المرجوة من النظام النيابي، وبدا المجتمع الأردني مجتمعاً قليلاً بكل ما يحمله هذا التعبير من معنى. ولم تقتصر هذه الصفة على العشائر بمفهومها التقليدي، وإنما على كافة مكونات المجتمع الأردني، بما فيها المكون الفلسطيني في كل أماكن تواجده في الأردن.

وفي غياب وجود حكومات مسؤولة تتداول السلطة عن طريق الانتخاب، وباستمرار تولي الملك لمقاليد الحكم بنفسه، فقد حرص الحكم على ترسيخ مفهوم الموالاتة والمعارضة بمفهومها التاريخي العربي الإسلامي أي إما الولاء المطلق للحاكم أو لا. وأصبحت الموالاتة تعني موالاتة الملك وما يريده وليس موالاتة الدولة الأردنية ومصالحها، والمعارضة بدلاً من أن تكون معارضة لنهج الحكم واجتهاداته أصبحت هي معارضة الملك الذي يمارس الحكم بنفسه. وقد فعل هذا فعله في تقسيم المجتمع وتحريض تيار كبير من الأردنيين على كل صاحب وصاحبة رأي معارض. وأخذ الحكم يعمل على إقصاء أصحاب الرأي المعارض ويحاول إخراجهم قدر المستطاع من الحياة العامة، وبالتالي أصبحت المعارضة الحقيقية دائماً خارج الملعب السياسي بدلاً من أن تكون ظلاً للسلطة وجزءاً من أليتها كما في الأنظمة الديمقراطية المتصالحة.

وبحلول الربيع العربي على المنطقة وتزامنه مع الأزمة المالية العالمية، بدأت نتائج هذا النمط من الحكم تطفو على السطح، وبدأت الاحتجاجات الشعبية بالتعبير عن سخطها ومطالبها بنزولها إلى الشارع مستلهمة بذلك

محام كانت أولى مناصبه الرسمية هي وزارة العدل في الثمانينيات من القرن السابق حيث نفذ سياسة سميت في وقتها بمذبحة الجهاز القضائي الذي كان لا يزال آنذاك يعتبر من أنزه الأجهزة القضائية في العالم العربي. وعلاوة على ذلك، فقد استخدمت الهيئة في أعمالها مجموعة من موظفي وزارة الداخلية الذين كان لهم خبرة في الإشراف على الانتخابات السابقة التي جرت في الأعوام 2010 و 2007 وما قبلها بالتعاون مع جهاز المخابرات.

وفي ظل إعلان جماعة الإخوان المسلمين ومعظم تشكيلات المعارضة مقاطعتها للانتخابات النيابية تسجيلاً واقتراعاً، قام الملك والحكومة وجهاز المخابرات بحملة واسعة لتسويق الانتخابات النيابية ودفع المواطنين للتسجيل لها. وقد تخلل ذلك قيام الملك شخصياً بلقاءات فردية وجماعية مع مجموعة كبيرة من الناس لحثهم على المشاركة وتشجيعهم على تشكيل قوائم وطنية لخوض الانتخابات. وانتشرت الشائعات عن تمويل لتلك القوائم ومرشحيها تبرع به الديوان الملكي وجهاز المخابرات العامة، وإن كان من الصعب الجزم بحقيقة هذه الشائعات. فقد كان هناك ما يؤشر على صحتها من خلال قيام كتل وأشخاص لم يعرف عنهم حيازتهم لثروات بإنفاق مبالغ طائلة على الانتخابات بما في ذلك شراء الأصوات. وأخطر ما نجم عن تلك اللقاءات التي أجراها الملك ما أشيع عن دعمه خلالها لقوائم وطنية وشخصيات جسدت حالة الاستقطاب الأردني الفلسطيني داخل المجتمع الأردني. وقد كانت خطوة تشجيع الملك لتلك الجهات هو أنه حاكي في خطابه معها ما تصف تلك الجهات نفسها به أنها شرق أردنية أو فلسطينية، بدلاً من وصفها على أنها تتمتع بحقوق المواطنة الأردنية دون أوصاف فرعية تعزز الانقسامات العمودية في المجتمع الأردني، وأخطرها الانقسام الأردني الفلسطيني.

لم تسجل تقارير جدية عن تزوير في الانتخابات، ولم يُعرف أن أجهزة الدولة قامت بحشو الصناديق كالعادة، فلم يكن هناك داع لذلك. فقد تكفل بذلك قانون الصوت الواحد الذي أدى إلى تدمير أي فرص للقوى السياسية المنظمة للترشح وعبء طريق البرلمان أمام النواب المزمين الذين تمكنوا من بناء شبكة مصالح فيما بينهم وبين الحكم وبين قواعدهم الانتخابية. وعزز ذلك الفوضى التي تسبب بها المال السياسي والقوائم الوطنية

المضمون التي قدمت له كما هي، وسن قانون انتخاب لم يغير شيئاً من عيوب النظام الانتخابي القديم، وبعد الانتهاء من ذلك، قام الملك بحل مجلس النواب وأمر بإجراء انتخابات نيابية بوعده بدخول مرحلة جديدة من الإصلاح السياسي في الأردن.

على خلفية هذا المشهد، جرت الانتخابات النيابية الأردنية الأخيرة، فما هي حكاية تلك الانتخابات؟

جرت الانتخابات بموجب قانون انتخاب أقره مجلس نواب أتت أغلبيته نتيجة عبث الحكم في عمليات الترشيح والانتخاب، وذلك باعتراف علني من الملك ورئيس الوزراء وغيرهم من المسؤولين غير مرة، لكن دون أن يتم إحالة أي مسؤول إلى القضاء أو حتى عزله سياسياً أو معنوياً، فمدير المخابرات الذي ارتبط اسمه بتزوير انتخابات عامي 2007 و 2010 على السواء كوفئ بتعيينه عضواً في مجلس الأعيان. ولم يأت قانون الانتخاب بجديد على نظام الصوت الواحد، وإنما تمت زيادة عدد مقاعد مجلس النواب بزيادة نسبة الكوتا النسائية وتخصيص ما نسبته 18% من المقاعد لما أسماه القانون بالقوائم الوطنية.

وكانت التعديلات الدستورية قد نصت على إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وذلك استجابة للاحتجاجات الشعبية التي أدانت التزوير المستمر للانتخابات النيابية التي كانت تديرها وزارة الداخلية وتتولى دائرة المخابرات العامة تزويرها. وبدلاً من إجراء تعديلات دستورية وقانونية جوهرية تعزز استقلال القضاء وإخضاع جهاز المخابرات والوزراء لسلطته حماية للانتخابات من الجرائم التي قد يرتكبونها بحقها. وبدلاً من إعطاء الهيئة المستقلة للانتخابات صلاحيات تنفيذية وعدلية فعالة كإشراف مباشر لرئيس الهيئة على قوات عسكرية وأمنية لحفظ سلامة سير الانتخابات، شكّلت الهيئة المستقلة للانتخابات، وعُقدت رئاستها لوزير سابق للخارجية مرموق ولكنه محافظ سياسياً إلى حد أنه لا يُظن أنه يؤمن بإمكانية قيام نظام حكم نيابي حقيقي في الأردن. وعُين للعمل معه مجموعة من المفوضين روعي في تعيينهم نوع من التوزيع الطائفي والإقليمي. ولكن من اللافت للنظر أن أبرز اثنين من هؤلاء المفوضين كانا من رجال القانون المعروفين، اشتهر أحدهم بعمله كقاضٍ ميزته الرئيسية مجاملة الإدارة الحكومية في إصدار الأحكام القضائية على حساب العدالة، أما الثاني، فهو

غير مكتمل الأركان؛ فالأصل أن غاية وجود مجلس نيابي منتخب هي تحقيق شرعية نظام الحكم الأردني الذي وصفه الدستور بأنه نظام نيابي ملكي، أي أن الجسم النيابي هو ركن النظام السياسي الأردني. إلا أن الحكم، ممثل بالملك، لا يبدو أنه يريد أن يصبح هذا النظام حقيقة لأنه حتماً سوف ينهي انفراد الملك بالسلطة ويطيح بمكتسبات هذا الانفراد، وسوف يفرض رقابة على انفاق كل موارد الدولة بما فيها الانفاق العسكري الذي أخذ يتضخم بشكل يفوق حجم الدولة الأردنية والتزاماتها العسكرية ويؤثر سلباً على موازنة الصحة والتعليم. وكذلك فإن هذا النظام من المفترض أن يمثل مصالح كافة شرائح المجتمع الأردني بشكل مساواتي وينطلق من تلك المصالح في إدارة شؤون الدولة الداخلية وعلاقاتها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية والدولية. وعلى أي حال، فإن نجاح الحكم في إدامة الوضع الراهن هو نجاح قصير الأمد لأن هذا لن يقيم دولة المؤسسات التي من الممكن أن تصمد في وجه التحديات.

يكمن التحدي الرئيسي في أن الأردن، كما كل المنطقة، تواجه مشروعاً صهيونياً يريد أن يحقق مصالح الكيان الإسرائيلي في المنطقة، وأهم وسائل تحقيق هذا المشروع هو إبقاء البنية الاجتماعية والسياسية ممزقة وضعيفة في كل الدول المحيطة بفلسطين التاريخية. وتتعاون القوى العظمى وعلى رأسها الإدارة الأمريكية مع هذا المشروع بطرق مباشرة وغير مباشرة؛ فهي تثابر على مديح ما يدعي الحكم أنه يقوم به من إصلاح سياسي، وما تنفك تشجع وتروج لقانون الصوت الواحد، وتركز في إرشاداتها الإصلاحية على نقطة تكاد وحيدة وهي التمثيل العادل للثقل السكاني الفلسطيني في الانتخابات الأردنية. وعلى الرغم من أن الأردنيين الفلسطينيين يجب أن يتمتعوا كغيرهم من الأردنيين بحقوق مواطنة متساوية، إلا أن الإصرار على التعامل معهم ووصفهم بأنهم ثقل سكاني فلسطيني وليسوا مواطنين أردنيين هو نوع من أنواع ترسيخ الفارقة والمحاصصة في الدولة الأردنية؛ فبدلاً من التشجيع على وضع قانون انتخاب يوحد النسيج الاجتماعي الأردني بكافة مكوناته وبناء مجتمع متماسك ينبذ الانقسامات، هناك إصرار على ترويج القوانين التي ترسخ الانقسام وتضعف الدولة الأردنية، وهذه المعادلة لا تقتصر على التركيز على الانقسام الأردني الفلسطيني، وإنما تنصرف

التي تكاثرت كالفطريات. ومن بين عشرات القوائم الوطنية التي تشكلت وترشحت للانتخابات، نجحت عدة قوائم فقط ومعظم القوائم لم ينجح منها سوى شخص واحد هو زعيم القائمة، وبالتالي عاد المجلس لشكله القديم المكون من مجموعة من النواب المستقلين الذي يمثلون دوائر انتخابية ضيقة، وتجمعات عشائرية وكوتات نسائية وعرقية وطائفية.

لم يدعُ الملك زعيم الأغلبية النيابية لاستمزاجه بتشكيل حكومة لأنه لم يكن هناك أغلبية نيابية، ولم يكن هناك زعيم. فبالإضافة إلى أن الانتخابات لم تفرز كتلاً نيابية وإنما كتلاً وتحالفات هلامية ومؤقتة، فإن معظم النواب الذين أفرزتهم الانتخابات لم تكن نوعيتهم تصلح للتوزيع وليس لديهم خبرة عملية أو حكومية تؤهلهم لتسيير أعمال الوزارات، فكان أن قرر الملك إجراء مشاورات نيابية لتسمية رئيس الوزراء، وهو إجراء غير مسبوق في الأردن، ولا يُظنُّ أنه مسبوق في أي نظام نيابي ملكي. وكلف الملك رئيس الديوان الملكي بالتشاور مع النواب لتسمية رئيس الحكومة، وبالمناسبة، فإن الأصل أن رئيس الديوان الملكي في الأنظمة النيابية الملكية هو موظف تعينه الحكومة في القصر وإحدى وظائفه هي مراقبة سلوك الملك وضمان أن لا يكون في القصر من هو مناوئ لسياسات الحكومة التي أنتت بأغلبية برلمانية. وقام رئيس الديوان بالتشاور مع النواب الذين سيقوا في حافلات جماعية إلى مكتبه في الديوان الملكي. واستمرت المشاورات لأسابيع لأمر غير مفهوم، إذ أن تسمية رئيس الوزراء من الممكن أن تأخذ يوماً واحداً حتى لو استمع إلى رأي كل نائب على حده. ثم تمخضت المشاورات عن تكليف رئيس الحكومة الذي جرت الانتخابات في عهده، وهو ليس نائباً ولا يمثل حزباً سياسياً أو قائمة وطنية أو كتلة برلمانية. ثم تقدمت الحكومة ببيان وزارى إلى مجلس النواب تلتها جلسات نيابية عاصفة كان تدخل الديوان الملكي وجهاز المخابرات فيها محدوداً على غير العادة، ونتج عنها فوز الحكومة بالثقة النيابية بشق الأنفس.

هذه هي حكاية الانتخابات النيابية الأردنية. ولكن أهمية الحكاية لا تكمن هنا، فثقل مجرد تفاصيل ونتائج للمشهد الأردني المختل، إنما تكمن الأهمية فيما سيواجهه الدولة الأردنية من تحديات داخلية وخارجية ومدى قدرة الدولة الأردنية على مواجهة تلك التحديات في ظل نظام سياسي

إلى باقي مكونات المجتمع الأردني، فهي تكرر العشائرية وما ينتج عنها من انقسامات وفرقة بين أبناء العشائر الأردنية عوضاً عن دمجهم في مؤسسات حزبية وفكرية مدنية.

ومن المؤسف أن المعارضة في الأردن بكافة أطرافها لا ترقى إلى مستوى هذه التحديات. فهي لا تطرح برنامجاً سياسياً مقنعاً وقابلاً للحياة، وهي تعاني من التفسخ والانقسام ويسيطر على تفكيرها منطق الغلبة والفكر المطلق الذي لا يتسع لقبول الآخر والحوار معه، وعلى رأس هذه المعارضة تيار الإخوان المسلمين، الذي يشكل قلقاً للسلطة ولباقي أطراف المعارضة بالرغم من أنه لا يملك برنامجاً للحكم قابل للتطبيق. وقد زاد من هذا القلق تجربة الإخوان في مصر وإرهابات قدامهم على الساحة السورية. وبالتالي فإن هذه المعارضة غير قادرة على الوصول إلى مجلس النواب لإصلاح النظام الانتخابي والبدء في إحداث تغيير جذري في الحياة السياسية الأردنية.

وفي ظل حالة الشلل التي تسيطر على كافة أطراف المعادلة الأردنية وعدم قدرتهم على الفعل، يبقى المشهد الأردني مفتوحاً بانتظار ما سوف تنتجه الأزمة الطاحنة في المحيط الاقليمي.